## المستخلص

على الرغم من التحديات الداخلية للسيادة الا ان للمعارضة السياسية مواقف ساهمت في ترسيخ سيادة العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، مما دعا الكتاب والباحثين الى تسليط الضوء على بعض جوانبها، لذا جاءت هذه الاطروحة الموسومة ( التحديات الداخلية للسيادة في العراق : دراسة في مواقف المعارضة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ )، لتتناول دراسة التحديات الداخلية للسيادة من اغلب جوانبها، فتم تناول ماهية السيادة والتعرف على ماهية المعارضة ودورها في تعزيز السيادة ، والبحث في العوامل المؤثرة في السيادة من عدة جوانب (السياسية ، الامنية ، الاجتماعية والاقتصادية ) ، ومن ثم الاليات الدستورية والقانونية لتنظيم السيادة ، اضافة الى دراسة التحديات السياسية والعسكرية ومدى انعكاسها على سيادة العراق ، والتي اثرت بشكل واضح وكبير على اداء الحكومة بشقيها (التشريعي والتنفيذي ) ، ناهيك عن النتائج السلبية التي خلفتها الديمقراطية التوافقية والتي تعني اشتراك جميع الكيانات السياسية بالسلطتين، مما افضى الى نوع من المجاملات والتستر على حالات الفساد، الامر الذي ادى الى فقدان الثقة بالطبقة السياسة المشاركة في الحكومة ، والمشكلة الاساسية التي اعترت النظام السياسي العراقي في ظل غياب المعارضة، حيث يتضح ذلك في ضعف الاداء الحكومي سواء من جهة السلطة التشريعية كتشريع القوانين ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، ام على مستوى السلطة التنفيذية نفسها والمتمثل بضعف ادائها على جميع المستويات كالمستوى الامني والاقتصادي والخدمي وحتى الخارجي، وذلك بسبب تقاسم المناصب على اساس المحاصصة الطائفية والعرقية بديلاً عن الخبرة والكفاءة والنزاهة، حيث اسهمت هذه التحديات بشكل صريح في سيطرة كل حزب وجهة على الوزارة والدائرة التي يديرها هذا كله في ظل غياب المعارضة الحقيقية التي تعمل على مراقبة عمل الحكومة ( السلطتين التشريعية والتنفيذية) وتشير الى مكامن الخلل وتقوم عمل الحكومة وغيرها من الادوار الاساسية التي تقوم بها المعارضة في كل الانظمة البرلمانية ، كما سلط الضوء على سوء توزيع الثروة وغلبة الانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية الشاملة ، وعالجت الاطروحة في مواضع عدة ما يبرر مشروعية سيادة العراق على صعيد مواقف الأحزاب السياسية بتوجهاتها الإسلامية والعلمانية ، كممارسة النشاط من خلال الاحزاب السياسية وإثارة الرأي العام من خلال وسائل الاعلام، واستخلصت ما قد يؤثر على نشاطها تبعاً لشكل ونوع النظام السياسي القائم، وما يفرض من قواعد تنظم اجراء الممارسات الديمقراطية .